مركز التكافل الاجتماعي منجز إنساني كبير

التسول ظاهرة اجتماعية سيئة . .كيف نحد منها وننهيها؟

إن ظاهـرة التسـول في اليمـن أخذت تنتشـر انتشاراً كبـيراً في اليمن رغم محاربتهـا .. وقد تكون الأسباب احيانـاً الحاجة والفاقة والعوز وقد تكون احيانـاً احترافـاً ومهنة عنـد البعض والذيـن يمارسونها كهوايـة من أجل الكسـب فتوجه الحكومـة لمكافحة هذه الظاهرة السيئة قـد جاءت في وقته حيـث كان لابد من إنشاء مثـل هذا المركز والبدء في وضـع حد لإيقاف هذه الظاهرة السيئة ومعرفة الأسبـاب والدوافع التي أدت وتؤدي إلى التسول مـن خلال البحوث الاجتماعية والتي تتم للنـزلاء في هذا المركز. ومن خلال زيارتنا لهذا المركز وجدنا بناء شامخاً وإمكانيات عظيمة وكفاءات وخبرات نادرة تمارس عملها الإنساني على أكمل وجه.

إسكندر عبده قاسم

المركز بحاجة ماسة للدعم المادي السخي من أجل تطويره

بدأ الأستاذ "هشام محمد احمد" مدير المركز حديثة قائلاً:

 لقد بني هذا الدار في عام 2002م ليكون مركزاً للأيتام ثم إفتتح في فبراير 2007 ليصبح مركزا للتكافل الاجتماعي.. حيث بلغت تكلفة بنائه 57.000.000 ريال هدية من الحكومة الاميريكية عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية في محافظة عدن. ويتسع المركز لـ مائة وخمسة وعشرين نزيلا من الجنسين.

في الفترة الحالية نقوم بدراسة حالة الوافدين إلى المركز والذي يقوم باحظارهم رجال الأمن المتخصصين في المركز، ونعمل إحصائيات دقيقة حول الكم الموجود في محافظة عدن.

–إن اغلب المضبوطين من المتسولين من محافظتي تعز والحديدة ومن اللاجئين الصومال ونسبة بسيطة من محافظة عدن وهذا حسب ما أثبتته الإحصائيات الأمنية في المركز.

ويتم إيواء بعض الأسر والإفراد مؤقتاً في المركز حتى يتسنى لنا دراسة أحوالهم من قبل المشرفين الاجتماعيين في المركز.

ونود ان نشير إلى أن المركز يضم العديد من الموظفين والعاملين منهم الباحثات الاجتماعيات وطباخون وحراس إضافة إلى رجال الأمن وتقوم مؤسسة " سُبُل " القطرية الخيرية بتقديم الدعم المادي من رواتب للمتعاقدين ودعم لميزانية التشغيل للدور الثاني، ويتحصل النزلاء في هذا المركز على وجبات يومية وهناك عنابر خاصة للرجال وعنابر خاصة للنساء ولدينا خطط مستقبلية هادفة للرفع من مستوى الأداء في هذا المركز وكلنا أمل في تقديم كل دعم وعون ومساعدة من ذوي الشأن لتغطية حاجيات ومتطلبات المركز.

 ويتحدث الأخ " أيوب ابوبكر" مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة عدن، قائلا:

–اولا أود أن اشكر الصحيفة وكل العاملين فيها على اهتمامها بمثل هذه الأمـور والقضايا الإنسانية وفي مقدمتهم الاخ رئيس التحرير وكذا إدارة التحرير وهذا هو العمل الصحفي الصحيح.

وأحب ان أضيف إلى كل ماذكر في هذا اللقاء، بأنه سوف يتم في بعض المراكز إدخال برامج التعليم والتأهيل كالخياطة والحياكة والنجارة وغيرها من الأنشطة والتي من شأنها تأهيل النزلاء والاستفادة من وقتهم في مركز التكافل الاجتماعي وبقية المراكز منها الأحداث للفتيات والفتيات وهنا نناشد المنظمات المحلية والدولية في مجال البر والإحسان التفاعل معنا في البرامج الاجتماعية المتنوعة وايضا مساعدة إخواننا اللاجئين الصومال وذلك لتحسين وضعهم المعيشي والاجتماعيه وذلك من خلال تواجدهم في معسكر " خرز" للاجئين الصومال لان الظروف غير مهيأه هناك للإقامة المتسولين اليمنيين بنسبة 50% ومشكلتنا هم اللاجئون الصومال والذين يتم ضبطهم ونقلهم إلى مركز خرز والـذي تشرف عليه المنظمة السامية لحقوق اللاجئين إلا إننا لم نلمس أي تعاون يذكر لضبط وبقاء المتسولين في المعسكر بل نجدهم اليمنيين والنسبة الكبيرة من إخواننا اللاجئين الصومال والذين تدفقوا إلى محافظة عدن من كل إنحاء اليمن وقد وضعنا خطة أمنية لضبط المتسولين في الإحياء والشوارع وقد حققت تلك الخطة نجاحا كبيرا من خلال اختفاء أمامنا بعد أن يتم ترحيلهم إلى المعسكر وهذا من شأنه عرقلة عملنا وخططنا. ونحن قد قمنا بعمل أرشيف متكامل للحالات التي ضمها هذه المركز بالاسم والصورة والبيانات والبحوثات الاجتماعية والتعهدات من قبل أولياء أمورهم وقد وجدنا إن معظم المتسولين قد أتخذوها كمهنة للكسب وليس للظروف التي يعيشونها وبتعاون الجميع نستطيع وضع حد لهذه الآفة الاجتماعية الخطيرة.

مركز التكافل الاجتماعي دعم من الولايات المتحدة الأمريكية للشعب اليمني من خلال صندوق التنمية الاجتماعي

الدائمة وهذه قضية إنسانية بحته لاتخص اليمنيين فقط.

كما نود أن نشير إلى أن هناك مساهمات من بعض المنظمات الخيرية كمنظمة "سُبُل" والتي تقدم الدعم لمثل هذه المشاريع الاجتماعية والإنسانية ومن ضمن هذه المشاريع دار الأيتام والذي سوف يتم بناؤه وتشغيله من قبل قطر للأيتام ومن خلال هذا الدعم وهذه المساعدات بدأنا تدريجياً بتحسين أوضاعنا في هذه المراكز ومنها دار التكافل الاجتماعي.

وقد وجه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله بتوفير (مائة وظيفة) للعاملين في دور الأيتام ومراكز الرعاية وقد أكدت ذلك الأخت وزيرة الشؤون الاجتماعية في زيارتها الأخيرة لمحافظة عدن وأملنا كبير في تخصيص جزء كبير من هذه الوظائف لمحافظتنا.

 وأما الأخ " فرحان علي حسن" مسؤول التنسيق الأمني في مركز التكافل الاجتماعي في محافظة عدن فيمضي قائلا:

–إن قسم التنسيق الأمني يختص بتنظيم الحملات وضبط المتسولين في شوارع وإحياء المحافظة الذين شوهوا صورة وسمعة البلد وهم من كمهنة للكسب وليس للظروف التي يعيشونها وبتعاون الجميع نستطيع وضع حد لهذه الآفة الاجتماعية الخطيرة.

الإنسان محور التنمية والصحة أكبر رأس مال

الآلية الموضوعية المناسبة التي يمكنها التخفيف من حدة الآثار المترتبة على تدني المستوى الراهن للوضع الصحي في اليمن هي التأمين الصحي إذ يمكن من خلال التأمين الصحي الحصول على رعاية صحية ذات مستوى جيد اعتمادا على مبدأ التكامل الاجتماعي.

ومقارنة مايتحصله الفرد في بعض البلدان العربية من رقي وكافة مستلزمات الحياة ابتداءً من التعليم حتى الصحة المتميزة ومن المتطلبات المعيشية الأخرى والنظافة والرفاهية يعني أنهم اجتازوا الصعوبات الاقتصادية فأصبحنا في اليمن ننظر للآخرين باستغراب لما توصلوا إليه من نجاحات واستقرار نتيجة اهتمام حكوماتهم ووضع أولويات حياة المواطن في برامجها وخططها الإستراتيجية وتقديم الخدمات الأساس التي تهم الإنسان في عنصر التنمية والأخص صحته،وبعد إن وصلت هذه الشعوب الى مرحلة متطورة في هذا المجال فان حكومتنا الموفورة بدأت تطرق باب النقاش وتفكر في قضية صحة المواطن اليمني، وهي خطوة نتمنى إلا تأخذ سنوات لإقرارها، ونعول على الحكومة المتابعة بجدية وتفعيل الكثير من الجوانب العملية واستخراج قانون التأمين الصحي كونه من أولويات الحياة المستقرة والآمنة لكل موظف لتحسين المستوى الصحي والاجتماعي، خاصة ونحن معرضون لأمراض العصر، فاذا حل بنا أومن نعولهم أمراض مستعصية ويستدعي الامر تدخلا جراحيا وعلاجها في الداخل او السفر الى الخارج مع العلم ان المواطن هو الضحية لان المسئولين مكفول لهم التأمين الصحي وغيره. والدولة تنفق من ميزانيتها مبالغ خيالية لقطاع الخدمات الصحية ولكننا لانلمس شيئا يفيدنا فالمستشفيات الحكومية قائمة في بضع المحافظات وتصرف عليها مبالغ سنوية للترميم اما مستشفيات القطاع الخاص فحدث ولاحرج ابتزاز وامتصاص لجيوب الفقراء وتشخيصات خاطئة وصيدليات خاصة ومختبرات خاصة وعمليات بعضها فاشلة ولا رقابة ولا محاسبة ولاشي من هذا القبيل حتى أن الواحد منا عند إصابته بوعكة صحية يفضل البقاء في منزلة بمساعدة مايمكن لتحمل الألم بدلا من ذهابه إلى اقرب مستشفى لتلقي العلاج.

وهنا نجد أهمية التأمين الصحي ونتطلع إلى البت السريع وإصدار القانون.

فريد محسن علي

لماذا الانتظار لإقامة محطات لتحلية مياه البحر؟

الخبر الذي نقلته الفضائية اليمنية عبر نشرة الأخبار الأسبوع الماضي عن موافقة ودعم المنظمة الدولية للطاقة لبلادنا الطموحة في امتلاك الطاقة النووية للاستفادة منها في إنتاج الطاقة الكهربائية وتحليه مياه البحر.

الكل يدرك ماتعانيه بلادنا من نقص كبير في الطاقة الكهربائية التي تتسبب في العديد من المعاناة التي تحدث للمواطنين في فصل الصيف وكذلك الخطر الذي يهدد حياة الناس عند نضوب أحواض المياه التي تغذي المدن بالمياه كما تشير إلى ذلك أكثر من دراسة عن نضوب المياه في المستقبل هذا الجهد الذي يشكر عليه رئيس الجمهورية كونه هو الذي تبناه ويشرف عليه وسوف يتحقق بإذنه تعالى ليضاف الى ماتحقق من انجازات للرئيس الرمز صانع الوحدة المباركة حفظه الله وأبقاه. فالتوجه نحو امتلاك التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية والإنسانية باعتبار الكهرباء والمياه اهم مصادر لحياة الإنسان فمن هذه الزاوية يأتي إعلان البرادعي رئيس المنظمة الدولية للطاقة بالموافقة في امتلاك الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء ولتحليه مياه البحر لمواجهة خطر نضوب المياه في المستقبل هذا المشروع السيادي العظيم إذا ماتحقق سيوفر الخير للمواطن والجهد للمستثمر وعند التوسع بإقامة المناطق الصناعية كما ان تحليه مياه البحر من الضروريات الواجب توفيرها لضمان الحياة على هذه الأرض – اليمن (بلد طيبة ورب غفور).

للمرة الثالثة تناولت موضوع المياه وعن الخطر الذي سنواجهه في المستقبل عند نضوب المياه التي تغذي المدن الرئيسية بعد التأكد من الدراسات والبحوث التي أشارت الى أن اليمن ستواجه خطراً حقيقياً في المستقبل لان مصادر المياه ستنضب عما قريب وقد أشرت في مضمون تلك الكتابات بضرورة اتجاه الحكومة إلى إقامة محطات لتحليه مياه البحر.

وها انا اكرر النداء الى الحكومة بالتوجه نحو إقامة محطات لتحليه مياه البحر لمواجهة أي احتمال في نضوب المياه فجأة ودون موعد سابق، صحيح ان للدراسات معطيات– تؤكد بأن المياه ستنضب في المستقبل وان حددت الزمن فانه العبث بالمياه والهدر المقصود احياناً سيقرب الزمن الذي فيه ستنضب المياه .

القيادة السياسية وهي تتجه نحو امتلاك بلادنا للطاقة النووية لمواجهة مخاطر المستقبل ولكن تحقيق ذلك ليس بالقريب العاجل فعلى الحكومة وضع احتياطات و إيجاد البدائل لتغطي انقطاع المياه بل نضوب المياه من خلال توجيه المستثمرين بإقامة محطات لتحليه المياه حتى يتحقق المشروع الاستراتيجي.

مصطفى عبدالقادر

سيظل محقق معجزة الوحدة والديمقراطية في القلوب وفي المكانة المرموقة في تاريخ اليمن